الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الشعب

سبل إدماج جديدة

المقاولاتية.. بين تحدي الإعاقة وتحقيق الذات

أفادت أستاذة الاقتصاد بجامعة ورقلة البروفيسور منيرة سلامي، أن 80 بالمائة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر، تعاني من شبح البطالة، مما يستدعي ضرورة التفكير الجدي في كيفية إدماج هذه الفئة، من خلال البحث عن سبل إدماج جديدة تتجاوز البحث عن وظائف التي تطلق أنشطة مدرة للدخل.

ورقلة: إيمان كافي

ذكرت الأستاذة الباحثة في المقاولاتية سلامي في حديث لـ«الشعب»، أن الجزائر كغيرها من البلدان، وفي إطار كفالة حقوق هذه الفئة، قامت بالتوقيع على اتفاقيات دولية لحفظ حقوق ذوي الإعاقة، وذلك منذ2009، مما يعكس وجود مبادرة سياسية حقيقية لتوفير الأرضية المناسبة لتبني أي سياسات في هذا الاتجاه، أهمها إسناد التكفل بهذه الفئة لوزارة التضامن، بالإضافة للعمل على توفير تكوينات وتدريبات مهنية خاصة بهذه الفئة لتسهيل اندماجها.

وإلى ذلك، تم منح قروض من طرف وكالة القرض المصغر لأصحاب المشاريع لتشجيع الاعتماد على النفس ورفع الحس المقاولاتي،...)، فضلا عن امتيازات أخرى ممنوحة (منح، تسهيل عملية النقل والتنقل، منح حق في التقاضي وتسهيله للمعاقين، الاستفادة من أحكام خاصة فيما يتعلق بقانون التقاعد (تقاعد بعد 15 سنة)، الترقية الآلية في المناصب، امتيازات صحية وتكفل صحي..).

لكن بحسب تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، يسجل سنويا أكثر من 45 ألف معاق بسبب أخطاء الولادة وحوادث المرور، كما أنه وحسب الإحصائيات الرسمية تم إحصاء أكثر من 2 مليون معاق بمختلف فئاتهم.

وبالرغم من الوعود لإدماج هذه الفئة في المجتمع، إلا أن 80 في المائة منها تعاني شبح البطالة، مما يستدعي ضرورة التفكير الجدي في كيفية إدماج هذه الفئة من خلال البحث عن سبل إدماج جديدة بعيدة عن البحث عن وظائف، بل تغيير التفكير من خلال البحث عن فرص أعمال لتجسيد أفكارهم وإبداعاتهم عبر خلق أنشطة مدرة للدخل، وهو ما يطلق عليه بالمقاولاتية.

واعتبرت البروفيسورة سلامي في سياق حديثها، المقاولاتية نشاط يحتاج لتخطيط، وتحدي، وإصرار، وعزيمة، فنجاح، لا تقتصر على فئة معينة تخضع لمقاييس ما، وهذه الصفات أهم ما يميز فئة ذوي الإعاقة، الذين بالرغم من كل شيء، استطاعوا تحدي الإعاقة ويصرون بكل عزم على إثبات ذواتهم.

«كما أن المقاولاتية لدى ذوي الإعاقة. أضافت تقول. لا تعني قيام أفراد آخرين بتأسيس مشاريع مقاولاتية لهم، بل المقصود منها، تلك المشاريع المقامة من طرف ذوي الإعاقة أنفسهم، وهناك نماذج عالمية ومحلية أثبتوا جدارتهم في ذلك، لذا وجب العمل على تعزيز الثقة المتنامية في قدراتهم وإمكانياتهم، لأن العجز عن الحركة أو السمع أو البصر، لا يعني العجز عن العمل والمبادرة والإنجاز والتميز، فكل فرد طموح يمكنه أن يصبح مقاولا ناجحا بغض النظر عن وضعه البدني والصحي والعملي».

وأشارت إلى أنه وبالرغم من أن الجزائر كغيرها من البلدان تدرك تماما أن المقاولاتية، تعتبر أحد السبل المهمة لتحقيق الذات وخلق نشاط مدر للدخل، وعليه قامت بتشجيع ذوي الإعاقة من حاملي المشاريع بمنح قروض عن طريق مختلف الوكالات المكلفة بذلك، وتقديم خدمات استقبال ومرافقة مخصصة تراعي خصوصيتهم لتسهيل توجيههم للمشاريع الملائمة لقدراتهم، مع إمكانية الاستفادة من دورات تكوينية لتسهيل عملية تسيير مؤسساتهم، لكن هذه الجهود تعتبر غير كافية.

وأوضحت هنا البروفيسورة سلامي أن خصوصية هذه الفئة، تتطلب عناية أكثر وخدمات متخصصة أكثر، تسهل عليهم عملية إقامة مشاريعهم والعمل على نجاحها وبالتالي حثّ المزيد من الشباب من هذه الفئة على خوض غمار النشاط المقاولاتي، ومن أجل تحقيق ذلك وجب العمل على تكييف البرامج التأهيلية بشكل يسعى لغرس الروح المقاولاتية لدى فئة الشباب، وتغيير نمط تفكيرهم نحو العمل على خلق فرصة عمل، بدل البحث عن مهنة لدى الغير.

2022/03/15. ع:18811

النصر
يومية إخبارية وطنية

لتمكين الطلبة من التربصات و انجاز البحوث

شراكة بين الجامعة و مديرية النشاط الاجتماعي بالبرج

أبرمت، يوم أمس، اتفاقية شراكة بين جامعة محمد البشير الابراهيمي ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بولاية برج بوعريريج، تهدف إلى الاستفادة من البحوث العلمية، و تمكين الطلبة من التربص بمختلف المراكز الخاصة بالمرافقة والحماية الاجتماعية .

و تم التوقيع على الاتفاقية بمركز الحماية الاجتماعية بمدينة برج بوعريريج، ضمن النشاطات المقامة، بمناسبة اليوم الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أكد مدير الجامعة أهمية مثل هذه المبادرات، التي تهدف إلى ترقية حجم الشراكة والتعاون بين مختلف الشركاء، وانفتاح الجامعة أكثر على مختلف المؤسسات لتطوير البحوث العلمية في شتى المجالات، وتفعيل دور البحث العلمي من خلال استفادة مختلف المديريات والمؤسسات من البحوث التي يشرف عليها خبراء و أساتذة، مشيرا إلى توفر الجامعة على مخبر لدراسة و تحليل المشكلات الاجتماعية.

كما أشار إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى التنسيق والتعاون، من خلال استفادة الطلبة من إجراء التربصات الميدانية بالمراكز التابعة لمديرية التضامن و النشاط الاجتماعي و إعداد مذكرات التخرج لطلبة الليسانس و الماستر و بالمقابل من ذلك تمكين المديرية من بحوث ودراسات المخبر لحل المشكلات التي تواجه مختلف فئات المجتمع و اقتراح ظواهر مستجدة لتحليلها و دراستها في بحوث علمية و أكاديمية .

من جانب آخر، قامت مديرية النشاط الاجتماعي، بتوزيع كراسي متحركة كهربائية و دراجات نارية و كراس متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة و عقود الإدماج المهني لفائدة الأساتذة و المعلمين المشتغلين بعقود التشغيل بمدارس صغار الصم البكم و المكفوفين .

ع/ بوعبدالله

2022/03/15. ع:16779

إيطونغ نيوز

قالمة/ المجلس الأعلى للشباب

تنظيم يوم إعلامي لفائدة أعضاء اللجان البلدية المكلفة بتنظيم ندوات شباب البلديات

أكدت والي قالمة، لبيبة ويناز مباركي، أن المجلس الأعلى للشباب يهدف إلى إدماج الشباب في الديناميكية الوطنية التي فتحتها الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، ليتبوأ الشباب المكانة التي تليق به في السياسة الشبانية.

■ لميا. ب

كما أشادت بمضمون العملية وأبعادها منوهة بالأبعاد الهامة لها والتي ترمي بالخصوص إلى إدماج الشباب في مختلف القرارات التي تتخذها الدولة، مؤكدة على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للتكفل الأمثل بالملف وإنجاح العملية. جاء ذلك خلال اليوم الإعلامي الموجه لفائدة أعضاء اللجان البلدية المكلفة بتنظيم ندوات شباب البلديات، وذلك تحسبا لعقد ندوات شباب البلديات والولاية لاختيار ممثلي المجلس الأعلى للشباب، وقد أكد مدير الشباب والرياضة ومدير التقنين والشؤون العامة على محورين أساسيين في هذا العمل، الجانب الأول هو الجانب القانوني المنظم والمؤطر لهذه العملية منذ صدور المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 الموافق 27 أكتوبر سنة 2021 تلاه القرار الوزاري المشترك والذي يحدد كيفيه انتخاب أعضاء المجلس بعنوان ممثلي الولايات. ومن أجل استكمال مسار تنصيب هذا المجلس، سيتم تنظيم ندوات شباب البلديات المشكلة لولاية قالمة والبالغ عددها «34 » بلدية في التاسع من شهر أفريل القادم من طرف لجان بلديات محدثة على مستوى كل بلدية توكل لها مهمة تنظيم هذه الندوات والتي ستتوج بانتخاب ممثلي شباب كل بلدية والذين بدورهم يشكلون ندوة شباب الولاية يوم 19 أفريل القادم والتي تنظم من طرف اللجنة الولائية لتفضي في الأخير إلى انتخاب ممثلي الولاية الاثنين «شاب وشابة » ضمن المجلس الأعلى للشباب. يشار إلى أن اليوم الإعلامي نظم على مستوى قاعة المحاضرات بمقر الولاية وعرف حضور كل أعضاء اللجنة الولائية لتنظيم ندوة شباب الولاية وكذا رؤساء دوائر الولاية العشر، والأمناء العامون للبلديات بصفتهم رؤساء اللجان البلدية.

فيما يبقى الحصول على كرسي متحرك حلم بالنسبة لهم
تسجيل أزيد من 17 ألف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة بقالمة

أحصت مديرية النشاط الاجتماعي بقالمة 17337 شخصا يحملون بطاقة معاق، منهم 4763 يعانون من إعاقة بنسبة 100 بالمائة يستفيدون من منحة شهرية والمقدرة بـ 10 دينار جزائري. وتتوزع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة على مختلف أنواع الإعاقات. حيث سجلت ذات المديرية 8264 إعاقة ذهنية و 5417 إعاقة حركية و1831 إعاقة بصرية بالإضافة إلى 1106 إعاقة سمعية مع تسجيل 717 شخصا متعدد الإعاقات. ويبقى حلم الحصول على كرسي متحرك بمواصفات عصرية حلم بالنسبة للكثيرين منهم، خصوصا وان شروط الحصول عليه تقتصر على الطلبة والتلاميذ، في حين يبقى المعاقون حركيا من غير الطلبة والمتمدرسين يعانون في قضاء مختلف حوائجهم ومتطلباتهم، ولهذا ناشدت هاته الفئة السلطات المحلية بتوفير مزيد من الكراسي لموازاة العرض مع الطلبات التي تم إيداعها على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي.

لميا. ب

خلال خرجة ميدانية قادتها إلى المشروع، والي قالمة:

«أوامر بتسليم الجهة المفتوحة من مشروع تهيئة شارع التطوع خلال أسبوع»

■ لميا. ب

وجهت أول، أمس، والي قالمة، لبيبة ويناز مباركي، تعليمات صارمة للتسليم الجهة المفتوحة خلال أسبوع من مشروع إعادة تهيئة شارع التطوع الحصة رقم 02 ببلدية قالمة. إذ يعتبر الشارع نقطة سوداء تشوه صورة الولاية حيث يعرف الطريق الرئيسي اهتراء كبيرا تحول إلى أتربة وأوحال وبرك في فصل الشتاء بالرغم من وقوعه وسط بلدية قالمة، وما زاد الطين بلة هو انتشار القاذورات التي يخلفها التجار وباعة سوق شارع التطوع في غياب كلي وتام للرقابة نتيجة غياب التنسيق بين جميع القطاعات المعنية. وكانت لوالي قالمة زيارة ميدانية للمشروع للوقوف على عملية تزفيت الطريق على الجهة اليسرى وهي الجهة التي شدد الوالي على تسليمها خلال أسبوع ، للانتقال إلى الجهة اليمنى وهو ما ثمنه المواطنون خصوصا مستعملو طريق شارع التطوع واعتبروه مشروع القرن بالنظر إلى حالة الاهتداء التي يوجد عليها، ناهيك عن برمجة عمليات تهيئة للشارع سابقا غير أنه في كل مرة لا تتم أو تتأخر في الإنجاز ما شكل استياء كبيرا لدى القالميين. وكانت الزيارة فرصة للاستماع لبعض انشغالات المواطنين من طرف والي قالمة، تمحورت أهمها حول التحسين الحضري والنظافة والسكن وغيرها.

كما عرجت الوالي على مشروع غابة الاستجمام «الريحان « ببلدية بلخير، أين أعطت توجيهات بدراسة إمكانية إضافة بعض التجهيزات والمرافق الضرورية وذلك لتثمين المكان وتوفير مزيد من الخدمة للزائرين. حيث تعرف الولاية نقصا فادحا في أماكن الاستجمام والراحة وحتى أماكن الترفيه، وهو ما جعل المواطن القالمي يتخذ من الطبيعة مكان للراحة والاستجمام خصوصا غابة الدهوارة ، غابة بن عربية وجبل عنصل بوادي الزناتي.

تحيين اتفاقية إطار بين الجامعة والمحافظة السامية للأمازيغية لإيجاد صيغة براغماتية جديدة، سي الهاشمي عصاد:

«جامعة باتنة نجحت في مسار تطوري لترقية اللغة الأمازيغية»

مرافقة الطلبة والباحثين للخرجات الميدانية لذوي التخصص عبر كامل التراب الوطني تنطلق من باتنة

شوشان ح

أكد سي الهاشمي عصاد الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية خلال زيارة العمل التي قادته لمدة ثلاثة أيام لولاية باتنة، للوقوف على واقع اللغة الأمازيغية وتدريسها بالجامعة والتربية الوطنية، ولدى إشرافه على تحيين الاتفاقية الإطار بين جامعة باتنة 01 والمحافظة السامية للأمازيغية والتي تهدف إلى توثيق علاقات التنسيق والتعاون بين الطرفين في مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي والدراسات والاستشارات وتنفيذ وتقويم المشاريع والبرامج المتعلقة بالإسراع بترقية الأمازيغية ودمجها في النظام التعليمي والإعلامي والسياسي نظرا لأهمية مثل هذا التعاون الذي يحقق منفعة الطرفين وكذا تحقيق أهداف وطنية عامة، حيث يعمل الطرفان حسب بنود الاتفاقية على تسهيل إعداد الكفاءات العلمية لدى المحافظة السامية للأمازيغية ضمن برامج الدراسات الجامعية، كما تعمل المحافظة السامية للأمازيغية على السماح لطلبة جامعة باتنة بإجراء خرجات بيداغوجية وقضاء فترة تربصات بمختلف المؤسسات، وهي أهم نقطة جاءت بها الاتفاقية الإطار المحينة بين الجامعة والمحافظة حسب ما كشف عنه سي الهاشمي عصاد لتحديد الآفاق والأهداف وإيجاد الصيغة البراغماتية الجديدة لتمكين ذوي التخصص من التنقل خارج ولاياتهم إلى الميدان ضمن مرافقة جادة وبناءة للمحافظة للخرجات الميدانية لذوي التخصص في اللغة والثقافة الأمازيغية لتغطية كل الإشكاليات في الميدان عبر كامل ولايات الوطن، حيث كانت انطلاقتها لأول مرة من ولاية باتنة، لتكون المحافظة طرفا لتهيئة الظروف الموضوعية اللازمة وتكون الخرجات الميدانية ذات فائدة من حيث جمع المعطيات وتقاسمها مع كل الأطراف، من خلال التكفل بالتنقل، الإيواء والإطعام وجمع المعطيات يتقاسمها مع المحافظة للرقمنة والأرشيف، لتشمل بقية المعاهد الجامعية المتخصصة في اللغة والثقافة الأمازيغية على مستوى 05 ولايات، أين ستتخرج أول دفعة ليسانس من ولاية تمنراست لهذا الموسم. هذا لتأتي بعد ذلك مرحلة ملموسة من خلال توضيح الرؤية لمختلف هذه البحوث والدراسات على غرار تعزيز صيغة النشر المشترك مع الجامعة لتقاسم كل ما أدرج كرسالة جامعية على مستوى المحافظة باعتبارها مواضيع مهمة بالنسبة لها.

وكشف الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية ان الزيارة الرسمية هذه جاءت في إطار تقييم كل هذه التجارب في ظل تراكم بالإيجاب لعمل تنسيقي تشاوري مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كثمرة بدأت تبرز بالملموس. معتبرا الزيارة هذه إلى باتنة بالمهمة جدا في ظل التوجه الجديد للمحافظة السامية للأمازيغية، من خلال التطرق إلى مستجدات ملف ترقية اللغة الأمازيغية في الجزائر الجديدة أولا في محطة مهمة وهي الجامعة، مؤكدا في ذات السياق أن جامعة باتنة 01 قد نجحت في مسار تطوري لترقية اللغة الأمازيغية مع تجربة معهد اللغة والثقافة الأمازيغية كثمرة مجهود بدأت تتجلى منذ 2014 من خلال تخرج عديد الدفعات في طوري الليسانس والماستر، هذا إلى جانب طلبة الدكتوراه، تضاف إلى ذلك التفاعل مع نشاطات المحافظة كالملتقيات العلمية والأكاديمية وخير مثال على ذلك تتويج أربعة طلبة منتمين إلى قسم الأمازيغية بباتنة بجائزة رئيس الجمهورية للغة والأدب الأمازيغي ضمن محور التراث اللامادي في تمنراست كمحطة مهمة تحسب للقسم ولجامعة باتنة ثمنها عصاد مؤكدا على ضرورة الاستمرار في مرافقته للقسم الذي تخرج منه منذ إنشائه سنة 2013 ما يربو عن 1000 طالب في الليسانس و512 طالب ماستر، كما يدرس به حاليا 145 طالبا في طور الليسانس وقرابة الـ 300 طالب في الماستر، هذا بالإضافة إلى 27 طالب دكتوراه منهم 03 طلبة في طور التخرج.

وكان سي الهاشمي عصاد قد التقى بطلبة الماستر لقسم اللغة والثقافة الأمازيغية لجامعة باتنة 01 أين استمع لمختلف الانشغالات بهدف المرافقة وإيجاد الحلول المواتية لها، والتي تمحورت بكشل خاص حول مشكل التوظيف وإيجاد مناصب شغل وإدراجها في بقية القطاعات وغيرها من النقاط التي تحادث فيها الطرفان. هذا على أن يكون اليوم لقاء للأمين العام للمحافظة السامية للغة الأمازيغية مع مديرية التربية للوقوف ومناقشة عديد النقاط والمحاور المتعلقة بتعليم الأمازيغية وواقعها الحالي بولاية باتنة.

2022/03/15. ع:6550

Le Soir d'Algérie
Quotidien indépendant

Nouvelle filière

Le Syndicat national des pharmaciens d'officine vient de signer une convention avec la Faculté de médecine d'Alger et la Faculté de pharmacie pour le lancement d'une nouvelle filière à la rentrée universitaire prochaine en auxiliaires en pharmacie.

C'est une première, puisque ces préparateurs en pharmacie qui seront formés dans les universités seront des diplômés avec un bac plus trois.

15/03/2022. N° 9589

L'EST REPUBLICAIN

BATNA : LANGUE ET CULTURE AMAZIGHES

Accompagnement des étudiants et chercheurs

Le secrétaire général du Haut-commissariat à l'amazighité (HCA), Si El Hachemi Assad, a annoncé avant-hier, dimanche 13 mars, à Batna, le lancement d'une expérience d' sur le terrain spécialisés en langue et culture amazighes, afin de renforcer la coordination entre le commissariat et les universités.

Intervenant en marge de l'actualisation de la convention, signée en 2014 entre le HCA et l'université Batna-1, M. Assad a indiqué que cette expérience qui sera lancée pour la première fois depuis la wilaya de Batna au profit des chercheurs et des étudiants, notamment les doctorants, "englobera les instituts de la langue et de la culture amazighes du pays au nombre de cinq, ouverts dans les wilayas de Batna, Tizi Ouzou, Bouira, Bejaia et Tamanrasset".

Il a ajouté que cette initiative "assurera aux spécialistes en langue et culture amazighes l'accompagnement du HCA lors de leurs sorties sur le terrain à travers le pays, notamment le déplacement, l'hébergement et la restauration", soulignant que même les données collectées "seront partagées avec le HCA en vue de leur numérisation et archivage". Si El Hachemi Assad a relevé, à l'occasion, l'importance d'actualiser les conventions signées par le HCA depuis 2014, considérant cela comme une évaluation de ces expériences qui ont été "positives" à travers le travail coordonné avec le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Le même responsable a estimé, en outre, "nécessaire de passer à une seconde phase afin de renouveler les perspectives, définir les objectifs et permettre aux spécialistes d'aller avec le HCA vers le travail de terrain".

Et d'ajouter : "Nous œuvrons à travers l'actualisation de ces conventions à atteindre plusieurs objectifs, dont la consolidation de la formule de publication conjointe avec l'université et le partage de thèses universitaires qui sont d'une grande importance pour le HCA".

Concernant sa visite de trois jours dans la wilaya de Batna, Si El Hachemi Assad a indiqué qu'il a choisi de l'entamer à l'université, surtout que cette wilaya s'est engagée avec succès sur le parcours du développement et de la promotion de la langue amazighes, à travers l'expérience de l'institut de la langue et de la culture amazighes", ajoutant qu'elle inclut aussi de faire le point sur les réalisations faites localement par le secteur de l'éducation nationale dans ce domaine. Avant l'actualisation de la convention entre l'université Batna-1 et le HCA, M. Assad a présenté une intervention sur "Les nouveautés de la langue amazighe en Algérie", durant laquelle il a abordé les efforts du HCA et sa stratégie, en coordination avec le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et celui de l'éducation nationale pour la promotion de cette langue.

PERSONNES AUX BESOINS SPÉCIFIQUES À GUELMA

Mesures et facilitations à la Cour de justice

L'accessibilité des personnes aux besoins spécifiques à la Cour de justice de la wilaya de Guelma pour se faire délivrer des documents administratifs, ou même pour certains de ses employés handicapés, a été facilitée en vertu des mesures et des équipements spéciaux installés au sein de cette instance.

Lazhar Hamza, employé à la Cour de Guelma, rencontré à la veille de la journée nationale des personnes aux besoins spécifiques, a affirmé qu'il était contraint auparavant d'utiliser les escaliers pour se rendre à son bureau, mais depuis l'aménagement d'un passage spécial pour les handicapés moteurs, dans le cadre d'une série de mesures prises pour faciliter l'accès de cette catégorie aux services judiciaires, sa mobilité a été nettement améliorée.

Ce sexagénaire qui occupe le poste de greffier a estimé être l'un des plus bénéficiaires des améliorations et des nouvelles mesures du fait qu'il fréquente quotidiennement la Cour de justice, soulignant que chaque matin, il gare sans difficulté son véhicule au parking réservé aux personnes aux besoins spécifiques, à droite de l'entrée principale de cet édifice, et rejoint son bureau sans encombre ni entraves.

Il a ajouté que les conditions actuelles sont «très appropriées» pour tous les handicapés moteurs qui se rendent à la Cour de justice de Guelma, où un guichet spécial pour les personnes aux besoins spécifiques a été ouvert afin de faciliter leur accès aux lieux pour l'obtention des documents et décisions qu'ils demandent.

Aussi, une chaise roulante et un ascenseur sont mis à la disposition de cette frange de la société pour accéder aux étages supérieurs et aux toilettes qui leurs sont dédiées.

La catégorie des déficients visuels et des malvoyants a également bénéficié de nombreux équipements adaptés à leurs besoins et à leur état de santé, leur permettant d'accéder facilement à tous les services de la Cour de justice et d'obtenir des décisions judiciaires en braille que la plupart des malvoyants maitrisent.

Selon Nabila Mahira, ingénieure chargée de l'impression des documents administratifs en braille au niveau du guichet réservé aux personnes aux besoins spécifiques, ce moyen technique moderne offre aux justiciables déficients visuels tous les documents judiciaires dont ils ont besoin, en particulier les décisions rendues par les différentes chambres de la Cour grâce à la traduction de ces documents en braille.

Les mesures introduites par la Cour de justice de Guelma n'ont pas exclu la catégorie des sourds et des malentendants, qui ont pu à leur tour se rendre dans les structures de la justice sans aucune gêne, après la formation d'employés parmi le personnel du secteur de la justice, à la langue des signes pour accompagner cette catégorie, les guider et leur fournir les services nécessaires, y compris la traduction de ce qui se passe lors des audiences, lorsque l'une des parties est sourde et muette.

A cet égard, Zahar Abdelhafid, greffier, chargé de la langue des signes à la Cour de justice, a rappelé avoir reçu une formation de plus de 6 mois en langue des signes à Alger,

dans le cadre d'une convention entre le secteur de la justice et celui de la solidarité nationale, la famille et la condition de la femme.

Le même greffier a ajouté que la prise en charge de la catégorie des sourds-muets au niveau de la Cour se déroule bien et commence dès qu'une personne de cette catégorie accède au guichet spécial désigné pour les personnes aux besoins spécifiques, soulignant qu'en vertu de la formation qu'il a reçue, il œuvre à mettre à l'aise les personnes concernées et les accompagne jusqu'à l'obtention des services qu'ils sont venus demander.

En plus de tout cela, le parquet près la Cour de justice de Guelma a aménagé et équipé «une clinique médicale» dotée de tous les moyens nécessaires pour intervenir, notamment dans les cas urgents, affirme le staff médical en place, expliquant que cette structure de santé relevant de la Cour veille à assurer les meilleurs services aux personnes qui fréquentent ces lieux y compris celles aux besoins spécifiques.

La prise en charge des handicapés au cœur des missions de la justice

Pour sa part, Salah Fassi, procureur général-adjoint près la Cour de justice de Guelma, estime que la prise en charge des personnes handicapées est «au cœur des missions des organismes de l'Etat, y compris le secteur de la justice», afin de leur permettre d'exercer pleinement leur droit, tout comme ils s'acquittent pleinement de leurs devoirs en tant que citoyens actifs dans la société.

Le procureur général adjoint a, dans ce sens, rappelé que les facilitations introduites au niveau du secteur de la justice au profit des personnes aux besoins spécifiques comprennent toutes les dispositions nécessaires pour cette catégorie lorsqu'elles se rendent à la Cour ou les tribunaux qui en relèvent à travers la wilaya pour se faire délivrer des documents, intenter des poursuites judiciaires, ou exercer certains des droits qui leur sont accordés par la loi.

Le même intervenant a assuré que «la Cour n'a exclu aucune catégorie des personnes aux besoins spécifiques et a mis à leur service un guichet unique, encadré par des employés qualifiés, prenant en considération la particularité de chaque catégorie», notant que les dispositions prises et les structures créées au sein de la Cour de justice de Guelma en font un «modèle de référence» en matière de prise en charge des handicapés.

Il a également ajouté que la Cour a délibérément œuvré à éliminer tous les obstacles pouvant entraver l'accessibilité des personnes à mobilité réduite à ce lieu, à commencer par un parking réservé pour cette catégorie, des passages pour les fauteuils roulants et les tricycles, en plus de leur permettre d'utiliser l'ascenseur pour accéder à tous les services et les salles situés aux étages supérieurs du bâtiment, et l'aménagement de sanitaires adaptés.

Le même intervenant a également évoqué d'autres facilitations introduites par la Cour au profit des personnes aux besoins spécifiques, dont les malvoyants et les sourds muets, considérant que ces facilitations garantissent l'égalité devant la justice de toutes les personnes, y compris les handicapés, et ce, en se faisant délivrer les documents ou en exerçant le droit d'ester en justice, ou le droit d'introduire un appel, d'assister aux audiences et d'exercer son droit à la défense ainsi que l'obtention des décisions en braille.

15/03/2022. N° 6708